مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد9 العدد 1(2016) :346 -359
مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 1112-7163
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائروانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال(2002-2011)

لربـــــاع الهـــادي
جامعة باجي مختار - عنابة – الجزائر
larbaahadi@hotmail.fr

ملخص-
رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال دعم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الملائم ، إلا أن النتيجة تبقى محدودة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى ، لذلك خلصت هذه الدراسة إلى وجوب بذل المزيد من الجهود من اجل إحداث قفزة نوعية في مجال الاستثمارات الواردة وتحقيق التنمية المرتقبة.
الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ، التنمية الاقتصادية ، الاصلاحات الاقتصادية.

Economicreforms in Algeria and its impact on foreign direct investmentduring the period (2002-2011)

Abstracts-

Despite the reformsundertakenbyAlgeriatosupportabroadand create a favorableclimatedirectinvestment,but the result islimitedin the areasat the expense ofother sectors, I conclude that this study shouldmakemoreeffortstoachievea qualitative leap inthe field of investmentcontentandplanned development.

Key words –

Foreign direct investment, economic development, economic reforms.

مقدمة -

إن ما يفرضه النظام العالمي من حرية في حركة رؤوس الأموال و تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها،وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع إنفتاحها على إقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل و الحد من البطالة.

و فى هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة فى تسليط الضوء على **كيف ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في زيادة حجم ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟**

وذلك من خلال إطار مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم دراسة تدفقاته وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية والدول الأجنبية التي تستثمر في الجزائر، بالإضافة إلى الآفاق الاستثمارية للجزائر .

أولا:مفهوم الاستثمار الأجنبي **المباشر**

1. تعريف الاستثمار الأجنبي **المباشر:**

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعملفي صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحركالرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

يعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى.[2]

وحسب تعريف الأونكتاد ، فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة،غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.[3]

وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.

و يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الإرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.[4]

---

[1]- أمينة زكى شبانه،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2 .

2- على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،إصدار 99/1 ،الكويت،ص 2.

[4]- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ،برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،24-28 يناير 2004 ،ص ص 2-3.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي:

أ. الاستثمار الخاص:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

ب. الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي ، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.[5]

ج. الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

ثانيا : الترويج للاستثمار ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي الاقتصادي:

تشكل الجزائر منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بفضل مزاياها الطبيعية والإستراتيجية وقد تمكنت الجزائر رغم وضعيتها الصعبة من جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال فتح المجال أمامه بشكل تدريجي من خلال قيامها بعدة إصلاحات وإصدار عدة قوانين خاصة بالاستثمار منذ استقلالها: [6]

1-اصلاحات مرحلة الإقتصاد الموجه: نميز خلال هذه المرحلة في التالي:

5- إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة2005 ص710

6- بن سمينة دلال ، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية-حالة الجزائر- رسالة دكتوراه غير منشورة ،2013/2012-جامعة بسكرة ،ص 332.

-**صدور قانون الإستثمارات سنة 1963:** موجها إلىرؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا،لكن هذا القانون لم يطبق ميدانياوخاصة أن المستثمرين شككوا في مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقية خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63- 64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون 1966.

- **صدور قانون الإستثمارات سنة 1966:**بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانون اجديدا لتجديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية مكانة وأشكال والضمانات الخاصة به يختلف النص الثاني جذريا عن النص الأول، يبدو ذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون 1966.

أما في الميدان فقد تم تطبيقه على الإستثمارات الأجنبية والمتعلقة خاصة بالشركات المختلطة وذلك من سنة 1966 إلى 1982 حين قنن المشرع الجزائري الذي سارت عليه الشركات الجزائرية .

-**فترة الثمانينات:**في سنة 1982 تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها بذلك تكون قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأس المال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة.تأكد هذا الاتجاه سنة

1986فبعدالأزمة التي عرفتها الجزائر جاء هذا القانون ليعدل القانون13/82 ليكون متم ماله، وقد مكن هذا القانون الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عنطريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سونطراك شريطة ألا يتعدي الرأسمال الأجنبي49 % .

2- **اصلاحات مرحلة إقتصاد السوق:**قامت الجزائر خلال هذه المرحلة بالتخليعن النظام الاشتراكي والتوجه نحو الانفتاحعلىاقتصاد السوق، وبذل كفتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مايليعرض لأهمال قوانين:

- **قانونالنقدوالقرض90:**جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14أفريل1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغيرات والتحولات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:
  - يمكنأنتأخذالاستثماراتالأجنبيةالمقامةفيالجزائرإماشكلامباشراأو مختلطا.
  - حريةتنقلرؤوسالأموالالأجنبيةبينالجزائروالخارجلتمويلالمشاريع الاقتصادية.
  - يسمحلغيرالمقيمينإنشاءبنوكومؤسساتماليةلوحدهمأوبالمساهمةمع المقيمين
- **المرسومالتشريعيرقم12/93المتعلقبترقيةالاستثمارات:**

جاءالمرسومالتشريعيرقم12/93لتحديدالامتيازاتالجبائيةوالجمركية،حيثتتحددالحو

افز الممنوحةللمستثمر الأجنبيحسبطبيعةالاستثمار والموقعالجغرافيله،وترتكزفلسفتهعلىمايلي: مبدأحريةالاستثمار، أصنافالاستثمار، مبدأالمساواة، إنشاءوكالةترقيةالاستثماراتودعمهاومتابعتها، مبدأالتشجيععلىالاستثمار.

- **الأمررقم03/01والمتعلقبتطويرالاستثمار:**

بتاريخ20أوت2001صدر الأمر رقم03/01والمتعلقبتطوير الاستثمار،والذييعملعلى تعميقالإصلاحاتالإقتصاديةوخلقمناخملائملتنشيطالاستثماراتالمحليةوالأجنبية ،ولقد تم تعديل وإتمام هذا الأمر بالأمر 08/06المؤرخفي15جويلية2006، حيثنصهذاالأخيرعلىديمومةمجموعة من الضمانات ،و هكذا مع توجه الجزائر نحو اقتصادالسوق، أصبح المجال

- مفتوحاأمامالمستثمرينالأجانبلتنفيذمشاريعهم.كما قامت الجزائر بالمزيد من التسهيلات الجبائية نذكر منها :

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة و تحافظ عليها. و يطبق هذا الإجراء لمدة أربع (4) سنوات، إعتبارا من الفاتح جانفي2007؛

- تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل و تحافظ عليها: تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة إلى أن التخفيض حدد بنسبة

- 50٪منمبلغالأجوربعنوانمناصبالشغلالمستحدثةوالتيتمالحفاظعليها،فيحدود5٪منالربحالخاضعللضريبة، دون أن يتجاوز هذا التخفيض01 مليون دينار؛

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر : يمكن تقسيم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلى مرحلتين هما :

أ- المرحلة الأولى : (1990–1998)

الجدول التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990–1998)

الجدول رقم (1) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1990–1998)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة	40	80	30	0.01	0.01	25	270	260	606.6

المصدر : الانكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2011 .

من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر بوضع قانون جديد لاستثمار سنة 1993 بهدف تحفيزه ، ولكن عند ملاحظة النتائج المحققة فيما يتعلق بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن النتائج لم تكن متناسبة مع الآمال التي كانت منتظرة . فمن خلال الجدول (1) أعلاه نجد أن سنتي 1993

1994، عرفت غياب شبه تام للاستثمار الأجنبي بسبب الوضعية المعقدة التي مرة بها الجزائر وعلى جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديرية الخارجية وارتفاع خدمات الدن الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية والتنفيذ الصارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي . وأيضا تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي أثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .[7]

لكن بعد عام 1995 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر عودة للجزائر وترواحت قيمته 606.6 مليون دولار سنة 1998 بعدما كان 270 مليون دولار سنة 1996 وكانت هذه الاستثمارات معظمها موجهة إلى قطاع المحروقات وبقيت القطاعات الأخرى غير جاذبة .[8]

وتبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيفة مقارنة ببعض الدول المجاورة كتونس والمغرب فمثلا قدر التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب 1079 مليون دولار سنة 1997 ويمثل أربعة أضعاف ما توجه للجزائر.[9]

ب- المرحلة الثانية (1999-2010)

ما يميز هذه المرحلة هو بداية المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، حيث عرفت هذه المرحلة انتعاش كبير في تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (2) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة(1999–2010)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	291.7	438	1065	633.8	881.90	1081.3	1795.4	1661.6	2646	2846.5	1065	2200

المصدر : الانكتاد ، تقرير الاستثمار العلمي 2011 .

7- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة الجزائر 2007/2006.

8- الانكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2011.

9- تقرير الأمم المتحدة حول الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000.

من خلال الجدول يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا بداية من سنة 2000 ، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2001 ليصل إلى أكثر من مليار دولار ، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الأمر 01/03 وكذلك حصول الشركة المصرية أوراسكوم على أول ترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال ، ولكن انخفض هذا المستوى سنة 2002 ليصل إل 633.8 مليون دولار ، أما بحلول سنة 2004 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه التدفقات الواردة ليتجاوز المليار ، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تحسن الوضع الأمني ، بالإضافة إلى تحسين وتطوير بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة ، ليتواصل الوضع الأمني ، بالإضافة إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة ، ليتواصل هذا التحسن إلى غاية 2007 و 2008 بمقدار تجاوز 2 مليار دولار ، ويعود هذا التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ، ومن أهم هذه القطاعات قطاع الاتصالات ، الحديد والصلب ، وبالتالي فالعديد من القطاعات الاقتصادية التي تملك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار لا زالت مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي ، وخصوصا الزراعة ، السياحة ، النقل والمصارف ، وهذا ما يطرح إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل وتنويع الصادرات وتحويل التكنولوجيا وتطوير القاعدة الصناعية وتخفيض فاتورة المواد الغذائية .

أما بالنسبة لسنة 2009 وبسبب الأزمة العالمية لسنة 2008 ، فقد انخفضت النفقات الواردة إلى الجزائر إلى 1.065 مليار دولار بعدما حققت سنة 2008 ما يقارب 3 مليار دولار ، ولكن عادة النفقات الواردة للجزائر للارتفاع سنة 2010 لتصل إلى 2.2 مليار دولار .

وتبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية ، فمثلا قدر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب 1089 مليون دولار سنة 1997 ويمثل أربعة أضعاف ما توجه للجزائر، أما عن التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية فقدر سنة 2003 بـ 7.6%بينما قدر التدفق النسبي للمغرب بـ 27.2% والسودان بـ 16% وقد جاء ترتيبها عالميا حسب مؤشر أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001 -2003 في المرتبة 91سنة بينما تأتي المغرب في المرتبة 32 وتونس في المرتبة 58. [10]

أما عن تصريحات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2011 فهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3) تطور التصريح بالاستثمار خلال الفترة(2002-2014)

10- الانكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2004.

السنة	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	المبلغ (مليون دولار)
2002	1053	37028	110164
2003	2805	54948	306028
2004	4641	19734	268553
2005	1601	01053	420923
2006	2665	72519	561231
2007	5091	35597	507684
2008	8012	107643	841 1081
2009	9471	14982	517604
2010	7607	75492	436281
2011	8037	140110	378 1771
المجموع العام	47284	754451	6578522

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI2015

من الجدول أعلاه يتضح أن عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها في تزايد مستمر حيث بلغت 9471 مشروع مصرح به سنة 2009 ، بعدما كان 1053 مشروع مصرح به سنة 2002 ، وأيضا زيادة في المبالغ المالية المخصصة لهذه المشاريع حيث بلغت أكثر من 1.8 مليار دينار سنة 2008 ، بعدما كانت 164 110 مليون دينار سنة 2002 ، إلا أن هذه المبالغ المالية انخفضت سنتي 2009 و2010 لتعاود الارتفاع سنة 2011 لتبلغ أكثر من 1.3 مليار دينار . أما عن مناصب العمل فهي أيضا عرفت تطور ملحوظ حيث سجلت 110 140 منصب عمل سنة 2011 بعدما كانت 02837 منصب عمل سنة 2002 إلا أنها عرفت هي أيضا انخفاض في سنة 2004 ، 2009 و2010 .

أما عن أنواع الاستثمارات المصرح بها فهي كما في الجدول (4)التالي :

الجدول رقم (4) :أنواع الاستثمارات خلال الفترة (2002-2011)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %	عدد مناصب العمل	النسبة %
الاستثمارات المحلية	83346	,0599	414 1444	,1067	921672	,1989
الشراكة	209	,440	473851	,9412	10626	,463
الاستثمارات	242	,510	312 905 1	,9619	424 55	.357

الأجنبية المباشرة						
مجموع الاستثمارات الأجنبية	451	,950	164 378 2	,9032	530 81	,8110
المجموع العام	28447	100	578 5226	100	451754	100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI2012

من الجدول أعلاه يتضح أن معظم الاستثمارات في الجزائر هي استثمارات محلية حيث نسبتها أكثر من 99% من مجموع الاستثمارات بقيمة مالية نسبتها 67.10 %، بينما الاستثمارات الأجنبية لا تمثل إلا نسبة 0.95% من مجموع الاستثمارات بقيمة مالية نسبتها 32.90 %. وفيما مناصب العمل فإن الاستثمارات المحلية توفر ما نسبته 89.19% من عدد مناصب العمل ، أما الاستثمارات الأجنبية فهي لا توفر إلا ما نسبته 10.81% .

رابعا-توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية :

في الواقع لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي في حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر ، ذلك أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها ، أما البنك الجزائري هو الآخر يشير إلى حجم التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية دون الإشارة إلى توجهاتها القطاعية ، إلا أنه رغم ذلك سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول (5) التالي :

الجدول رقم (5) : توزيع الاستثمارات المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002–2011)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %	عدد مناصب العمل	النسبة %
الزراعة	847	.791	69733	.061	51331	.86
BTPH	9023	.0819	.0311341	.6715	186424	.7124
الصناعة	5310	.2311	.7232492	.4041	205163	.1927
الصحة	507	.071	51190	.780	11135	.481
النقل	26534	.1256	666409	.1310	150136	.9019
السياحة	358	.760	719118	.9310	46935	.226
الخدمات	7004	.949	.0757281	.3516	84277	.1711
التجارة	2	.000	37514	.570	15500	.052
الاتصالات	3	.010	204447	.113	5503	.470
المجموع	47284	100	.5785226	100	754451	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2012 .

من الجدول أعلاه فإن الاستثمارات في الجزائر تتوزع عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاع النقل الصدارة في هدد المشاريع بنسبة 56.12% ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة بنسبة 19.08% و 11.23% على التوالي ، أما من حيث المبالغ المالية المخصصة

التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 41.40% الذي يوفر مناصب شغل بنسبة 27.19% ، أما قطاع الخدمات فخصص لهنسبة16.35% ويوفر مناصب عمل بنسبة 11.17 % وقطاع البناء والأشغال العمومية يوفر 24.71% منصب عمل ، أما باقي القطاعات الأخرى فإن المشاريع الاستثمارية فيها منخفضة .

أما عن نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع الاستثمارات في الجزائر فهي ممثلة في **الجدول (6) كما يلي :**

الجدول رقم (6) : توزيع الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002–2011)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
الزراعة	8	.771	6533	.300
BTPH	70	.5215	41981	.941
الصناعة	257	.9856	949710	.8843
الصحة	3	.670	8589	.400
النقل	16	.553	3519	.430
السياحة	11	.442	321481	.2422
الخدمات	85	.8518	578393	.7226
الاتصالات	1	.220	50088	.094
المجموع	451	100	1643782	100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI2012 .

الشكل رقم: 01 التوزيع النسبي لمشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع القطاع خلال الفترة (2002–2011)

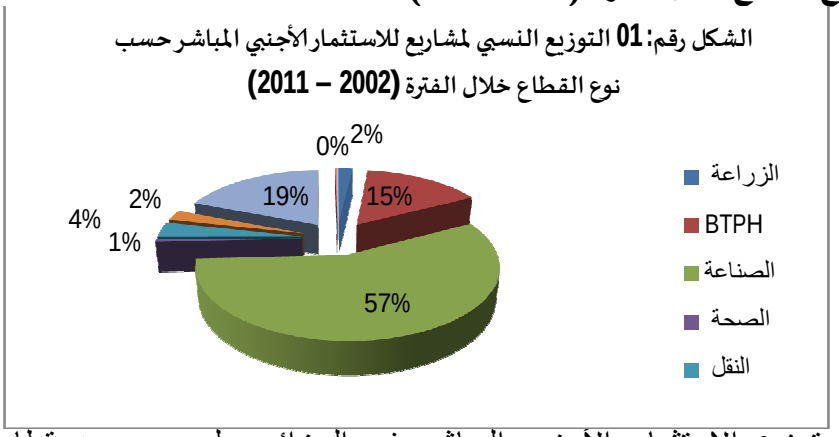

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل كل من قطاع الصناعة والخدمات الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها في القطاعين 56.98% و 18.85% على التوالي ، أما من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 88.43%، أما قطاع الخدمات فقدر بنحو 26.82 % .

إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية ، خاصة في قطاع المحروقات ، أما بالنسبة للجزائر هذين القطاعين يسمحان بامتصاص عدد كبير من البطالة ، بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي وفر بدوره أكبر عدد من مناصب الشغل .

من جهة أخرى ، لم تخص قطاع الزراعة المستوى المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميته فلم يسجل سوى معدل 77.1% من مجموع الاستثمارات الأجنبية ، رغم الفرص الكبيرة المتاحة ، كما أن قطاعي النقل والسياحة لم يستقطبا سوى 3.55% و 2.44% على التوالي من الاستثمارات الأجنبية ، المبالغ المستقطبة فقدرت في قطاع النقل بـ 0.43 % والسياحة بـ 22.24 % من مجموع مبالغ الاستثمارات الأجنبية ، أما باقي القطاعات الأخرى الصحة الاتصالات لم تستقطب سوى 0.4 % و4.09% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات ، رغم أن التوجه واضح نحو إشراك الرأس المال الأجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر وتطويرها .

خامسا - الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر :

يمكن عرض أهم الدول التي تعمل في الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية حسب منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2012 على النحو التالي :

الجدول رقم (7) : أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2011)

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوروبا	230	313200
الاتحاد الأوروبي	190	272550
آسيا	31	512196
أمريكا	9	58821
الدول العربية	174	2580361
إفريقيا	1	5104
أستراليا	1	9742
الشركات متعددة الجنسيات	5	64114
المجموع	451	164 3782

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ADNI2012

الشكل رقم (2) : توزيع عدد مشاريع الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2011)

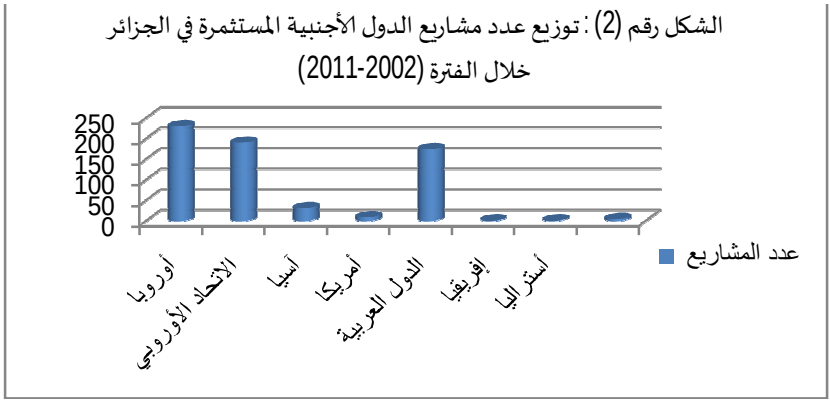

من الشكل السابق يتضح أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بـ 230 مشروع ما قيمته 200313 مليون دولار ، ثم يليها الاتحاد الأوروبي بـ 190 مشروع ما يعادل 550272 مليون دولار ، وتأتي بعده الدول العربية بـ 174 مشروعا أي بقيمة 0362581 مليار دينار وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ، ثم تأتي آسيا بـ 31 مشروعا، ويبقى حضور دول إفريقيا وأستراليا والشركات متعددة الجنسيات ضعيفا في الجزائر .

سادسا- آفاق استثمارية في الجزائر :

يرتبط استشراف آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمدى فعالية وجدية سياسة تحسين مناخ الاستثمار المستقبلية التي تنتهجها السلطات الجزائرية لتدعيم إيجابياته الحالية كالاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسن مستوى بعض الهياكل القاعدية كالمطارات، وشبكة الاتصالات، وانخفاض تكلفة اليد العاملة والطاقة، وحجم السوق، والتقليل من السلبيات المختلفة خصوصا ما تعلق بارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بالنفط، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي ...،وهذا من شأنه تخفيض مستوى التهديدات،وتحويل مزايا الموقع النسبية للجزائر إلى فرص استثمارية حقيقية، خصوصا، في مجالات مجلات الصيد البحري، والزراعة، والسياحة.

وفي هذا الإطار فقد عرفت هذه العملية تباطئا كبيرا، فأغلب عراقيل وصعوبات الاستثمار لم يتم تجاوزها بالرغم من أن السلطات قد باشرت الإصلاحات منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي ، بل تدعمت بعض العراقيل أكثر، وهذا ما يفسر تراجع ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات، إذ فقدت الجزائر 22 مرتبة في مؤشر التنافسية الإجمالي بين عامي 2006 و2009، وفي المقابل فقد قطعت عدة دول نامية أشواطا كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري، وقد تميزت بفعالية كبيرة ومستمرة في جلبها لاهتمامات المستثمرين الأجانب.[11]

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعني مباشرة موقعها المستقبلي في هذه الظاهرة وبالتالي مدى أمكانية تدعيم مكانتها على الأقل بين الدول النامية في إقناعها للمستثمرين الأجانب وجلب اهتماماتهم ، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة بين كل الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي هذا الإطار فإن التوقعات تشير إلى بقاء الجزائر ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للمستثمرين ، ذلك أن العديد من عراقيل مناخ الاستثمار كارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط ، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي ، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي ، كلها عراقيل يصعب تجاوزها في المدة القصير ، وتوقعات لمناخ الاستثمار تؤكد أن الجزائر ستبقى من ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى المتوسط ، ويستحيل حسب التوقعات أن تلحق الجزائر

11- حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ،رسالةماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2008/1998 ، ص 217.

بمستويات الصين ، وكوريا الجنوبية ، والهند ، والبرازيل ، وروسيا ، كما يصعب عليها أن تصل إلى المستويات التي ستبلغها ماليزيا ، وتايوان ، والمكسيك ، وتركيا ، بولونيا ، وغيرها من الدول . [12]

خاتمة -

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر كانت لها آثار إيجابية على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال زيادة حجم تدفقه وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن يبقى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حققته غير كافي مقارنة بحجم الاستثمارات العالمية . أيضا أمام الإمكانيات الكبيرة المتاحة لها، لذا مازال أمامها الكثير من العمل من أجل حصتها منه ، واستغلال الفرص التي لحد الآن لم تستغل في مختلف القطاعات الاقتصادية .

إن النظام العالمي الجديد في ثوب العولمة محاسن وعيوب، لكن الأهم أنه ساهم في تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بطريقة حسنة مقارنة بفترة ما قبل التحولات الاقتصادية ، إلا أنه لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في وضعية غير مريحة لأن معظم الاستثمارات الأجنبية لا تزال في قطاع الصناعة ، حيث المستثمر الأجنبي يتجه إلى قطاع المحروقات ، وبقاء القطاعات الأخرى غير مربحة كقطاع الزراعة ، قطاع الخدمات ، قطاع الاتصالات وقطاع السياحة ، وهذا يؤدي إلى عدم مساهمة الاستثمار في تحقيق الهدف منها وهو مساهمتها في امتصاص البطالة وتحقيق التنمية .

إن هذه النتائج أثبتت أنه مازال أمام الجزائر الكثير من العمل من أجل تحسين المناخ الاستثماري، وذلك راجع لوجود الكثير من العوائق التي تأثر سلبا على بيئة الأعمال وانخفاض حصتها من **الاستثمارات الأجنبية.** على ضوء ما سبق نقترح مجموعة من **التوصيات** التالية:

- تحديدأشكالدخولالاستثمارالأجنبيالمباشر،وذلكمنخلالمشروعاتجديدةأومشروعاتقائمة،كمالابدعلى الجزائر أنتعملعلىاستقطابالإستثماراتالأجنبيةالمباشرةالتيتلائمبيئتهاالإستثمارية.بمعنى صناعة سياسة ترويجية فعالة للاستثمار.
- يجبعلىحكومةالجزائريةأنتغيرالتوازنللتوجهالحياديللاستثمارالأجنبيالمباشرفيالمحروقاتوعلىأنيشملالقطاعاتالمنتجةالأخرىخاصةالفلاحةوالسياحة.
- وضعالرقابةالدوريةعلىوكالاتدعمالاستثماروالطرقالمتبعةفيقبولأورفضالمشاريع.
- تنسيقسياسةالتوظيفلتمكينالمستثمرينالأجانبمناستخدامالقوىالعاملةالوافدةفيالآلاتالتيلاتتوفرفيهاالمهاراتوالإمكاناتالمحلية.

الهوامش والمراجع :

12- المرجع السابق ص218.

1- أمينة زكى شبانه،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994.
2- على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995..
3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنةالثانية،إصدار 99/1 ،الكويت.
4- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر_،برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،24-28 يناير 2004 .
5- إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة2005 .
6- بن سمينة دلال ، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية-حالة الجزائر- رسالة دكتوراه غير منشورة ،2013/2012-جامعة بسكرة .
7-ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة الجزائر 2007/2006.
8- الانكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2011.
9- تقرير الأمم المتحدة حول الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000.
10- الانكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2004.
11- حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2008/1998.
12- المرجع السابق .